إشراف/أمل حزام مدحجي

أمين العاصمة يوجه بضبط المتهربين من ضريبة العقارات

أمانة العاصمة / سبأ:

أكد وزير الدولة أمين العاصمة عبدالرحمن الاكوع ضرورة تفعيل دور إدارة الرقابة الداخلية بديوان عام الأمانة وبما يسهم في الحد من أي اختلال أو تجاوزات في أعمال المكاتب التنفيذية والمديريات .

وأشار أمين العاصمة خلال اجتماع المكتب التنفيذي بحضور الهيئة الإدارية للمجلس المحلي ووكلاء الأمانة أهمية التنسيق والتعاون بين الأجهزة التنفيذية والمديريات والإدارة العامة للموارد المالية لوضع آلية مناسبة قابلة للتنفيذ وتضمن التحصيل الفعلي للموارد المالية لأمانة العاصمة .

ووجه بإيجاد نظام النافذة الواحدة للموارد المالية لتسهيل المعاملات والإجراءات للمواطنين ، وشدد على ضرورة ضبط المتهربين من ضريبة العقارات ومحاسبة كل من يتسببون في ضياع هذه الموارد .

وحث الوزير الاكوع على تقييم واضح ودقيق للتجاوزات التي وجدت في موازنة بعض المكاتب التنفيذية والمديريات للتأكد من عدم الإضرار بالمصلحة العامة ومحاسبة كل المتسببين في هذه التجاوزات.

ودعا إلى وضع موازنات خاصة بتجهيز وتشغيل المراكز الصحية عند إعداد الموازنة في أمانة العاصمة بما يمكنها من تقديم أفضل الخدمات الطبية والعلاجية للمواطنين .

ووجه بدراسة أسباب تعثر عدد من المشاريع الخدمية التي لم يتم استكمال الأعمال فيها والعمل على معالجة هذه الاسباب ووضع الحلول المناسبة لها ، مؤكدا ضرورة تفعيل دور اللجان الفنية الخاصة بإعداد المواصفات الخاصة بالمناقصات وإشراك الكوادر الفنية والمتخصصة في هذه اللجان والتي يجب ان تراعي كل المواصفات والمقاييس والمعايير المعتمدة لتتحمل المسؤولية خلال تنفيذ المناقصات ومحاسبتهم عند وجود أي أخطاء فيها .

وأشار الى ضرورة معالجة الاختلالات الموجودة في عدد من الإجراءات في بعض المناقصات للمشاريع ، وكذا الإسراع في تسوير الأراضي الخاصة بالمشاريع الخدمية في المديريات للحفاظ عليها من السلب والنهب ، وحل القضايا الخاصة بالتعويضات لتتمكن أمانة العاصمة من تنفيذ هذه المشاريع .

وكان الاجتماع قد استمع الى تقرير مقدم من مدير عام الرقابة الداخلية بديوان عام أمانة العاصمة محمد النمري استعرض فيه مستوى تحصيل الموارد الموارد المالية والإجراءات المتبعة في إعداد المناقصات في المديريات ، وقدم آلية لتحسين سير العمل في عدد من المكاتب التنفيذية .

نشاط المنطقة الحرة من 2008 حتى 2010م

عدد المشاريع الاستثمارية للمنطقة الحرة بعدن(122) مشروعاً بكلفة تزيد على مليار دولار تستوعب أكثر من (1200) عامل محلي

عدن قاعدة لوجستية وصناعية وتمحور عالمي للنقل البحري والجوي

عدم توفر البنية التحتية والطاقة الكهربائية يشكل العائق الرئيسي أمام جذب الاستثمار

على صعيد تطوير وتحسين المناخ الاستثماري للمنطقة الحرة أكد الدكتور عبدالجليل الشعيبي رئيس المنطقة الحرة بعدن أن المنطقة الحرة منذ عام 2008م حتى مايو 2010م حققت فيها العديد من الإنجازات لتعزيز قدراتها على جذب المزيد من الاستثمارات اليمنية والعربية والأجنبية وقد أوجزنا حصيلة اللقاء بالتالي:

لقاء/ أمل حزام المذحجي

عبد الجليل الشعيبي

حصيلة الاستثمارات المنفذة

وأوضح الشعيبي أن عدد المشاريع الاستثمارية الحاصلة على الموافقة الأولية التي صرفت من قبل إدارة المنطقة الحرة خلال هذه الفترة بلغ (122) مشروعاً بكلفة استثمارية تزيد على مليار دولار تستوعب أكثر من (1200) عامل محلي في قطاعات التخزين والصناعة، والتجارة، والسياحة والخدمات العامة ، والإسكان ، ومتعددة الأنشطة، ومشاريع التطوير.

وأشار إلى أن الاستثمارات المنفذة والحاصلة على التراخيص النهائية بلغت (39) مشروعاً استثمارياً بكلفة (408) ملايين دولار، تستوعب أكثر من (3000) عامل محلي مضيفاً أن عدد المشاريع الاستثمارية قيد التنفيذ بلغ (83) مشروعاً بكلفة تزيد على مليار دولار.

استثمار مشاريع التطوير والبنية الأساسية

وأوضح عبدالجليل الشعيبي أن المنطقة الحرة بعدن حققت موارد ذاتية خلال العامين 2008 حتى 2009م، بلغت (493.225.678) ريالاً والتي شملت إيرادات النشاط الجاري والإيرادات المتنوعة بفارق زيادة عن إيرادات الهيئة خلال العامين 2006 – 2007م بمبلغ (382.235.839) ريالاً وبنسبة زيادة تقدر بـ (344 ٪) عما حققته المنطقة الحرة خلال العامين 2006 – 2007م البالغة (110.989.839) ريالاً .

وفيما يتعلق بمشاريع تطوير المنطقة الصناعية والتخزينية في القطاع (J) وتطوير المنطقة الصناعية في القطاع (L) ومشاريع التطوير والبنى الأساسية قال: إنه قد تقدمت إلى إدارة المنطقة الحرة بعدن أهم شركتين يمنيتين في هذا المجال وأبدتا رغبتهما الجدية باستثمار مشاريع التطوير والبني الأساسية في القطاعين (J و L) من أراضي المنطقة الحرة بعدن مؤكداً أن إدارة المنطقة الحرة بعدن بصدد التوقيع على الاتفاقية النهائية مع شركة عدن جلف إحدى شركات مجموعة هائل سعيد أنعم لتطوير المنطقة الصناعية والتخزينية في القطاعين بكلفة استثمارية تبلغ مليار دولار في المراحل الثلاث.

وأفاد رئيس المنطقة الحرة بعدن في صدد ذلك بأن أهمية المشروع تكمن في احتوائه على تسهيلات لو جستية حديثة وبمواصفات عالمية، بما يتوافق مع متطلبات تطوير عدن تقاعدة لو جستية وصناعية وكمحور عالمي للنقل البحري والجوي في المنطقة .

وأوضح أن المنطقة الحرة بعدن أن تعاني من عدم توفر البنية التحتية إجمالاً والطاقة الكهربائية على وجه الخصوص تشكل العائق الرئيسي أمام جذب الاستثمارات، وضعف برامج الترويج والتسويق نظراً لشحة الإمكانيات ، وجود عمالة فائضة كبيرة حوالي 70 ٪ في إدارة المنطقة الحرة و انخفاض مستوى الأجور والرواتب المعتمدة للموظفين وميناء الخامات والبضائع السائبة.

وجود ادعاءات ملكية خاصة ومعسكرات

واختتم عبدالجليل الشعيبي بالحديث عن المعوقات التي تحد من نشاط المنطقة الحرة بعدن والتي منها وجود إدعاءات ملكية خاصة في جميع القطاعات ومعسكرات داخل قطاعات المنطقة والاستقطاعات الحاصلة أنعم لتطوير المنطقة الصناعية والتخزينية في القطاع (J) وعدد من مشاريع التطوير الأخرى في القطاع (C).

إلى جانب ذلك قيام وزارة النقل بالإنفراد في إعداد وثائق المناقصة دون التنسيق مع إدارة المنطقة الحرة بالرغم من أن المشروع يقع ضمن أراضي المنطقة الحرة وهي المسؤولية بالقانون رقم (4) لعام 1993م على تنفيذ هذا المشروع وتمسك قيادة السلاح الجوي بالمساحات المخصصة لمشروع قرية الشحن الجوي في القطاع (F) وعدم إخلائها للموقع ، وعدم توفر البنية

نافذة

المنطقة الحرة وحلول عاجلة

أمل حزام المدحجي

من أهم أولويات فخامة الرئيس مدينة عدن كمنطقة حرة اقتصادية ، وبالرغم من هذا فإن هذه المنطقة الحرة تعاني عدداً كبيراً من المعوقات التي تحد من نشا طها لعد م دعم الجهات ذات العلاقة المنطقة الحرة في تسهيل المهمات والتعاون معاً من أجل المصلحة العامة، والانتهاء من مشاكل الأراضي والحد منها، وإعطاء فرص حقيقية لإعادة نشاط المنطقة الحرة ودخول المستثمرين المحليين والأجنبيين والاستثمار فيها دون عراقيل، وتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية.

لذا يجب النظر إلى هذا الأمر بجدية، لأنه يهم مدينة عدن ولابد من إلزام كل الجهات المركزية والمحلية بعدم التصرف بالمساحات المخصصة لنشاط المنطقة الحرة وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (65) لعام 1993م واعتماد مخصصات مالية كافية لتعويض المواطنين المستحقين ، وتنفيذ توجيهات فخامة الرئيس بإخلاء المعسكرات الواقعة في إطار المنطقة الحرة وعقد اجتماع طارئ لتشكيل فريق فني يعيد النظر في المخططات الموجودة من قبل وزارة النقل والمنطقة الحرة والتوجيه لإدارة برنامج تطوير مدن الموانئ باتخاذ الترتيبات اللازمة لإقامة المحطة الكهربائية الخاصة بمشروع المنطقة الصناعية والتخزينية، والتي تعتبر من أهم المشاريع التي يجب البدء بها لتعزيز البنية التحتية في المنطقة الحرة.